جامعة عدن تجدد موقفها الوطني الوحدوي ضد محاولات تفتيت الوطن

عمادات الكليات يؤكدون رفض كل الممارسات التي تهدف إلى زعزعة أمن واستقرار اليمن وتعريض وحدته للخطر

د. حبتور أثناء حديثه في الاجتماع الموسع

جانب من الحضور في الاجتماع الموسع

عدن/ عبدربه محسن البيضاني؛ تصوير /صقر العقربي؛

أكد الدكتور عبدالعزيز صالح بن حبتور رئيس جامعة عدن موقف الجامعة الثابت والداعم لوحدة الوطن ولقيادته السياسية ممثلة بابنه البار صانع مجده ووحدته فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية ودفاعها عن مبادئ الثورة اليمنية والثوابت الوطنية والشرعية التي تدين التفرقة والفتنة وزرع الأحقاد بين أبناء الوطن الواحد .

وجدد وقوف جامعة عدن بكل منتسبيها من أساتذة وطلاب وموظفين إلى جانب القيادة السياسية وجهودها في القضاء على بذور الفتنة التي تغذيها عناصر ذات مشاريع ضيقة تسعى إلى تفتيت الوطن اليمني الكبير إلى دويلات صغيرة متناحرة وتشتيت إمكانات الوطن وعرقلة عجلة مسيرته التنموية والإضرار بمصالح مواطنيه، مؤكدا أن جامعة عدن مؤسسة وطنية وحدوية تتمثل المصالح الوطنية الكبرى والتي يأتي احترام دستور الوطن ووحدته من أولوياتها وتسعى لترسيخ دولة المؤسسات والقانون والمساهمة في العملية التنويرية والدفع بعجلة التنمية للحاق بركب الحضارة الإنسانية والإسهام في صياغتها والتي لن تتأتى إلا بوحدته.

وأشار في كلمته في الاجتماع الموسع الذي ضم عمادات كليات الجامعة ونوابهم وممثلي نقابة الهيئة التدريسية واتحاد طلاب الجامعة إلى سعي قلة من منتسبي الجامعة ذوي التوجهات السياسية الانفصالية إلى الإساءة لموقف جامعة عدن كمؤسسة وطنية وحدوية من خلال رفع شعارات انفصالية والإساءة لمؤسسات الدولة ورموزها وبالتالي تصوير جامعة عدن كمنبر لدعواتهم ونشاطهم المعادي لإرادة الشعب اليمني ومصالحه فضلا عن الإساءة إليها خارجيا وطبعها بطابع الفوضوية والإضرار بعلاقاتها الأكاديمية مع الجامعات الشقيقة والصديقة.

وتطرق في حديثه إلى ممارسات قلة من طلابها الموتورين والذين تم شحنهم نفسيا وعاطفيا للقيام بأفعال تسيء للمصالح العليا للوطن انطلاقا من أسوار الجامعة، مؤكدا أن قيادة الجامعة تعاملت وبروح تربوية مع العديد من هؤلاء الطلاب وسعت وبكل الطرق إلى تجنيبهم ما يضر بمصالحهم وتحصيلهم العلمي من خلال التوعية وضبط النفس وتجنيبهم المساءلة القانونية وتجميد النظم واللوائح الجامعية والتي تحرم هذه الأفعال.

واستعرض رئيس جامعة عدن في كلمته جملة من الأفعال والممارسات الهدامة للجامعة والوطن عموما التي ينتهجها قلة من الطلاب في كليات جامعة عدن والتي يكاد أن يصبح ضررها على الجامعة باديا في إبعادها عن أداء واجباتها ومهامها التعليمية وخلق الفوضى والإضرار ببرامجها الأكاديمية والثقافية، مشيرا إلى جملة البرامج المتنوعة التي تستعد الجامعة لتنفيذها خلال العام الجاري 2010م احتفاء بذكرى تأسيسها الأربعين والذكرى العشرين لقيام الوحدة اليمنية المباركة، منبها في حديثه إلى ضرورة تفعيل قانون الجامعات اليمنية واللوائح والأنظمة الجامعية لحماية الجامعة كمؤسسة علمية أكاديمية وطنية من العبث بها واتخاذ إجراءات تأديبية من قبل المجلس التأديبي بالجامعة وفقا للنظم واللوائح بحق كل من يخل بأنظمة الجامعة .

ودعا عمادات الكليات وممثلي نقابة الهيئة التعليمية والمجالس الطلابية إلى القيام بدورهم التربوي في كشف نوايا هذه العناصر الحزبية التي تعمل ضد مصالح الوطن وأبنائه من خلال نشر ثقافة الكراهية بين أبناء الشعب اليمني وتوعية الطلاب بمخاطر إتباع دعاة ثقافة الفتنة والتفتيت وكشف رموزها واتخاذ الإجراءات التأديبية بحقهم .

عقب ذلك قدم عدد من عمادات الكليات ورئيس نقابة الهيئة التعليمية مداخلات أكدت جميعها رفض كل الممارسات التي تهدف إلى زعزعة امن واستقرار الوطن وتعريض وحدته للخطر والإساءة إلى موقف جامعة عدن الداعم لجهود القيادة السياسية في استئصال الفتنة والدعوات الانفصالية التي تهز مكانة جامعة عدن كمؤسسة وطنية أكاديمية أسهمت من خلال أساتذتها في تحقيق الوحدة وتأصيلها والدفاع عنها.

حضر اللقاء الموسع الدكتور احمد علي الهمداني نائب رئيس الجامعة لشؤون الدراسات العليا والبحث العلمي والدكتور محمد احمد العبادي نائب رئيس الجامعة لشؤون الطلاب .

في تقرير حديث للحكومة:

توقع نمو الاستثمارات الخاصة بمعدل 3,2 ٪ في العام الحالي

اعتبار القطاع الخاص ركيزة أساسية لتحقيق التطور في خطط التنمية

صنعاء / متابعات :

توقّعت الحكومة أن يبلغ معدل نمو الاستثمارات الخاصة المحلية والخارجية في اليمن 3.2 ٪ خلال عام 2010 ليصل حجمها إلى 704 مليارات و200 مليون ريال، مقارنة بـ 682 ملياراً و257 مليون ريال في عام 2009.

فيما توقّعت الحكومة في تقرير حديث تراجع قيمة الاستثمارات الخاصة الخارجية رغم تواضعها من 243 ملياراً و600 مليون ريال في عام 2009 إلى 216 ملياراً و600 مليون ريال وبمعدل نمو سالب قدره 11 ٪ خلال العام 2010.

وأشار التقرير إلى أن توفير الظروف المناسبة وتهيئة بيئة الاستثمار يعد متطلباً أساسياً لتشجيع القطاع الخاص المحلي والخارجي للاستثمار في القطاعات المختلفة وتمكينه من قيادة عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

واعتبر التقرير القطاع الخاص ركيزة أساسية لتحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي في خطط التنمية، كما يعوّل على استثمارات وأنشطة القطاع الخاص الدور الأكبر في تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي وتوليد فرص العمل وتعزيز جهود الدولة في مكافحة الفقر من خلال تشجيع القطاع الخاص على زيادة استثماراته وتنويع أنشطته خاصة في المجالات كثيفة العمالة وبالأخص في المشاريع المتوسطة والصغيرة التي تسهم بفاعلية في الحد من البطالة والفقر. ولفت التقرير إلى الأهمية التي يحتلها القطاع الخاص في إستراتيجية اليمن التنموية، وقال "إن القطاع الخاص يمثّل اللاعب الرئيسي في اقتصاديات البلدان المختلفة في عصرنا الراهن انطلاقاً من دوره المحوري في مجالات الاستثمار والإنتاج والتوزيع".

إلاّ أن التقرير لاحظ أن مستويات استثمارات القطاع الخاص المحلي لا تعكس طموحات الحكومة في قيام القطاع الخاص بدوره الرئيسي في أخذ زمام المبادرة في قيادة عملية التنمية الاقتصادية.

وأشار إلى أهمية مراجعة التشريعات القانونية النافذة كقانون الاستثمار وضرائب الدخل وغيرها.

وتبذل الحكومة جهوداً كبيرة لخلق بيئة استثمارية ملائمة تساهم في تحفيز وجذب الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية وبما يعمل على الاستفادة من المزايا والإمكانيات النسبية المتاحة.

وفي هذا الصدد أحالت الحكومة أخيراً إلى مجلس النواب مشاريع قوانين جديدة تشكّل منظومة تشريعية متعلقة بتحسين بيئة الاستثمار، لمناقشتها واستكمال الإجراءات الدستورية لإصدارها.

وتتضمّن المنظومة الجديدة مشروع قانون جديد للاستثمار بدلاً عن قانون الاستثمار النافذ حالياً رقم 22 لعام 2002، ومشروع قانون جديد لضرائب الدخل بدلاً عن قانون ضرائب الدخل النافذ رقم 31 لسنة 1991 وتعديلاته، وتعديل بعض مواد قانون الجمارك رقم 14 لسنة 1990 بإضافة مادة برقم 172.

وتهدف التشريعات الجديدة إلى "تحفيز النشاط الاستثماري في اليمن وتقديم التسهيلات المطلوبة لاستغلال إمكانيات القطاع الخاص وتحفيزه لأداء دور قيادي وفعّال في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد ووفقاً لأفضل الممارسات العالمية في هذا المجال".

كما تم تشكيل لجنة وزارية برئاسة نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي عبد الكريم إسماعيل الأرحبي مكلّفة بمراجعة القوانين المتعلقة بالتجارة والاستثمار وإعداد مشاريع تعديلاتها بما يضمن خلق بيئة محفزة للاستثمار، انطلاقاً من السياسات العامة للدولة الرامية إلى تسريع النمو الاقتصادي والاجتماعي وفي إطار المهام الواردة في أجندة الإصلاحات الوطنية، وتنفيذاً للبرنامج الانتخابي لفخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية والذي يتضمّن العمل على إزالة العوائق وتقديم التسهيلات للمستثمرين وتحسين البيئة الاستثمارية في البلاد.

إعلان